النساء

13
Al-Nisa

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات / يوليو/ 2009

* قانون تعدد الزوجات فى كردستان
* قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟
* لو كان التعدد شريعة لأعطى للنساء
* معا لانهاء العنف ضد النساء
* قانون المساوأة المقترح لعام 2009
* حملة تضامن مع النساء فى أفغانستان

النساء

النساء العدد 13 يوليو 2009
ISSN: 1472-0089

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

المحتويات

كلمة العدد: حنان على

فعاليات منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات مارس 2009

الغاء قانون تعدد الزوجات فى كردستان 2

قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟ .... بقلم نادية محمود 3

لو كان التعدد شريعة لأعطى للنساء ... بقلم وجيهة الحويدر 4

سياسات بريطانيا:

معا لانهاء العنف ضد النساء 6

قانون المساوأة المقترح لعام 2009 8

حملة تضامن مع النساء فى أفغانستان 8

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملائياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياسA4

رئيسة التحرير: نادية محمود.

مديرة التحرير: حنان على

ساهم فى اعداد واخراج العدد:
حنان على
أنتونيا روساتى
خسرو سايا
عمر دفع الله

عنوان المجلة في بريطانيا:

Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation (KMEWO)

Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ
Tel. 020 7263 1027
Fax: 020 7561 9594
Mob. 07748851125

Email:
waviolence@ukonline.co.uk

Website:
www.womenagainstviolenceuk.org

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'،عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكتروني، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت
(www.womenagainstviolenceuk.org)..

لا..ديمــوقـراطيـة مــع التعـــدد

حنـــــان علـــي
wowjuba2093@yahoo.co.uk

فى هذا العدد من النساء حاولنا التركيز على مشكلة تعدد الزوجات كجزء من ثقافة القهر اليومى الممارس ضد النساء الشرق أوسطيات. قانون الأحوال الشخصية هو فرع صغير فى المجال القانونى، ولكنه من أهمها وذلك لأنه يتعامل مع حقوق النساء الاساسية للتعايش فى مجتمع ديموقراطي عادل. السياسيون لا يتحدثون عنه ويعتبرونه "شخصى/خاص" ولا يدخل من ضمن أجندتهم السياسية "المهمة" الداعية للديمقراطية وحقوق الانسان. ربما يعزى هذا لايمانهم بالنظريات السياسية القديمة القائلة بأن ما يتعلق بالزواج، الطلاق، الحضانة، النفقة والميراث هو أمر "خاص" ولا علاقة له بالسياسة و المجال العام.

هناك ثقافة فى المجتمعات الشرق أوسطية والأسلامية لتجاهل أهمية قانون الأحوال الشخصية. وذلك لان الناشطين السياسيين اما اسلاميين أو علمانيين، فأما أنهم يفخمون أو يتجاهلون دور الدين الاسلامى وثقافته. فالذين يفخمون الدين، يحاولون التعامل مع الأسرة كشئ مثالى مقدس وتبرير عدم المساواة والعدل فى داخلها بأنه مشيئة الله ولا يمكن النقاش فيها وعلى النساء قبوله والدعوة له. أما اللذين يتجاهلون أو يقللون من أهمية الدين فيعتبرون الحديث عن قوانين الأسرة أمر تافه وخاص ولا أهمية له فى المجال السياسى العام ويتفادون الحديث عنه بتبني سياسة الصمت. سياسة الصمت هذه قادت بمشاكل الأسرة وخاصة المتعلقة بالعنف ضد النساء والبنات أو حتى الطلاق ان تكون من الأمور المسكوت عنها ولدرجة أصبحت تمثل أساس شرف الأسرة الذى يجب حمايته ولو كلف ذلك قتل هؤلاء النساء والبنات أو سوقهن للانتحار للمحافظة على أسم هذه الأسرة "شريفا نظيفا". كل هذا يحدث فى الخفاء ولا أحد يعلم به لأنه "خاص" و "شخصى" والحكومات تشجعه بقوانينها الضعيفة الصياغة الحامية للرجل وحقوقه فى الوصاية على المرأة وتأديبها. كل هؤلاء هم وجهان لعملة واحدة ويتبنون نفس المواقف السياسية فيما يتعلق بالمرأة والظلم الواقع عليها. فالمرأة تعانى من هذه القوانين والسياسات سواء كانت فى المجال "الخاص" أو "العام". فهى ضحية الجهتين سواء في الديكتاتورية أو الديموقراطية حتى ولو كانت هي ناشطة سياسيا .

منذ اجازة قانون تعدد الزوجات فى كردستان فى أكتوبر الماضى، ارتفعت نسبة الاستفسارات من النساء الشرق أوسطيات المقيمات بالمملكة المتحدة للشكوى عن زواج أزواجهن ولمعرفة حقوقهن فى القانون البريطانى. كما ذكرت سوسن سليم فى كلمتها لمؤتمر تعدد الزوجات بأن قوانين تعدد الزوجات فى كردستان أيضا تؤثر سلبا على النساء المقيمات هنا فى بريطانيا. تقول بعض النساء الكرديات والشرق أوسطيات ان رجالهن قد قمن بطلاقهن حسب القانون البريطانى المدنى، ولكنهن حسب قانون الشريعة الاسلامية هن ما زلن متزوجات منهم، وذلك يسمح لهؤلاء الرجال من الذهاب لبلدانهم والزواج ممن يرغبون فيهم. قد يتزوج الرجل أكثر من امرأة ويكون له علاقات مع عدد من النساء، ولكن فى بريطانيا قانونا هو متزوج من واحدة فقط، لأن هناك قانون يجرّم التعدد .

وكما قالت شيلا روبوثم، النسوية الماركسية، "أكثر الانتهاكات التى تتم ضد النساء تحدث فى الخفاء وداخل الأسرة، أى داخل المنطقة التى تسمى "خاصة" و "شخصية". قد تكون الاسباب وراء هذا الاضطهاد اجتماعية وأقتصادية، ولكن لا يمكننا معرفتها الا بالحديث عنها، تعريتها ومواجهتها بواسطة النساء أنفسهن وفى داخل حياتهت "الخاصة" و "الشخصية"".

نأمل من كل المنظمات المحلية والعالمية وخاصة النسوية منها مساندة جهودنا وحملتنا من أجل الغاء قانون الأحوال الشخصية الظالم هذا وكل القوانين المقيدة لحرية المرأة فى بريطانيا والشرق الأوسط.

نطالب بالغاء قانون تعدد الزوجات

قامت منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات ضمن فعاليات أسبوع المرأة العالمى فى 28 مارس 2009 بتنظيم مؤتمر حول مشكلة تعدد الزوجات فى كردستان العراق وتأثير هذه الظاهرة الخطيرة على النساء فى بريطانيا اليوم. الهدف الرئيسى من المؤتمر هو نشر الوعى حول ظاهرة تعدد الزوجات فى بريطانيا والخارج والعمل على الغاء التشريع الخاص به.

من ضمن من شاركوا فى المؤتمر كانت كونا سعيد الناشطة السياسية فى شئون المرأة، وهى من كردستان العراق، والتى افتتحت المؤتمر بعرض بعض الصور الساخرة التى تظهر تعدد الزوجات فى شكل عصرى محزن جدا. من بين هذه الصور التى عرضتها كونا كانت صورة عائلة فقيرة، فيها يقف الزوج فى الوسط بين زوجاته الأربع وكأنه ميزان. وكما شاهد جمهور المؤتمر ان وجوههن تعكس حقيقة حياتهن البائسة المظلمة.

فى خطابه للحضور قال Detective Superintendent Gerry Campbell. عدم المساواة بين الزوج والزوجة هو السبب المؤدى الى العنف ضد النساء. ركز حديثه على الاطار القانونى للزواج فى المملكة المتحدة وأكد بأن أى زواج يتم خارج الاطار القانونى هو جريمة يعاقب عليها القانون. أكد كذلك على الدور المهم الذى تلعبه الشرطة فى حماية النساء من العنف المنزلى، كما شرح التزام الشرطة بمساعدة النساء على التغلب على كل أنواع العنف سواء ان يكون ختان الاناث أو الزواج الاجبارى.

سوسن سليم، مؤسسة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيان تحدثت بحماس الى الحضور عن مشكلة تعدد الزوجات فى كردستان، وتعرضت للحديث عن انتشار الظاهرة نتيجة هجرة الاكراد وللتشريع الجديد الذى يسمح للرجال الزواج بأكثر من واحدة، فقالت:

كلمة سوسن سليم فى مؤتمر تعدد الزوجات

بعد محيط العنف ضد النساء فى ال18 سنة الماضية من الحكم الذاتى فى كردستان العراق، ليس هناك حرية للنساء والآن هناك قانون تعدد الزوجات. فى ال18 سنة الماضية، بعد الانتفاضة بقيادة الوطنيين الاكراد والاسلاميين، مشاكلنا كنساء ليست فقط عدم توفر العمل، أو ان عملنا فى المنزل غير مدفوع الأجر، ولكن مشكلتنا الهجوم السياسى المنظم من قبل الحكومة الكردية وحزبها على النساء لأنهن نساء. فالنساء تضطهد وتهان فى الشوارع بشكل روتينى وعادى لدرجة أنهن يقتلن تحت مسمى المحافظة على "شرف" و"طهارة" المجتمع. النساء لا تعامل كمواطنات كاملات المواطنة. مثلا، نهيدة سجنت بواسطة والدها فى حمام صغير لمدة 8 سنوات، و نشتمان شنقت فوق كبري، و كزال قطعت أنفها، ودعاء رجمت بالحجارة حتى الموت. كل هذه الجرائم لم يعاقب عليها أحد بالمرة. كما أن انتحار النساء يحدث بشكل يومى.

ماذا تعنى الحرية والديمقراطية بالنسبة للنساء فى كردستان العراق؟ المرأة المطلقة لايمكن ان تعيش وحدها مع أطفالها. ولو أن هناك حرية فعلا، لماذا لاتتمتع بها المرأة التى تود السفر لوحدها؟ ولو أن هناك حرية فعلا، لماذا لا تترك المرأة لتختار ما تلبسه؟ لماذا تعرضت 30 ألف امرأة للقتل والانتحار فى السنوات ال18 الماضية؟ لو ان الجميع متساوون أمام القانون، لماذا يسمح للرجال بالتعدد والزواج من أربعة زوجات فى وقت واحد؟ تعدد الزوجات لايمكن قبول حدوثه فى القرن الحادى والعشرين. حق التعدد يطالب به ويحميه الرجال الاغنياء المتنفذين ولهم سلطات ومنافع، ليس لتقدم وحماية المرأة بالتأكيد. 75% من السكان يرفضون قانون التعدد، فلماذا اذا اجيز هذا القانون لو ان هناك ديمقراطية حقيقية؟

الاثار الاجتماعية والنفسية للتعدد على النساء

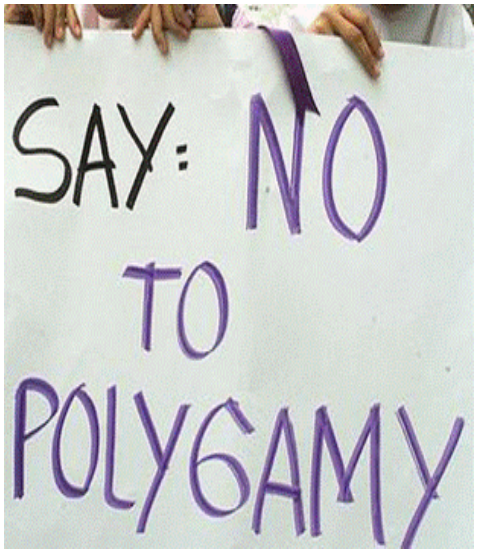

والاطفال كبيرة. الاعتراف بالتعدد فى صلب القانون يحقر من شأن المساواة بين الجنسين ويرسخ فكرة ان النساء مواطنات من الدرجة الثانية ويمحو هوياتهن المستقلة ويكرّس للعنف ضدّهن.

قوانين تعدد الزوجات فى كردستان أيضا تؤثر سلبا على النساء المقيمات هنا فى بريطانيا. تقول بعض النساء الكرديات والشرق أوسطيات ان رجالهن قد قمن بطلاقهن حسب القانون البريطانى المدنى، ولكنهن حسب قانون الشريعة الاسلامية هن ما زلن متزوجات منهم، وذلك يسمح لهؤلاء الرجال من الذهاب لبلدانهم والزواج ممن يرغبون فيهم. قد يتزوج الرجل أكثر من امرأة ويكون له علاقات زواج مع عدد من النساء، ولكن فى بريطانيا قانونا هو متزوج من واحدة فقط.

رسالتنا هنا واضحة، ندعو القانون البريطانى لحماية حقوق جميع المواطنين والمواطنات. السماح بالزواج عن طريق قانون الشريعة الاسلامية الذى لا يمنح اى حماية لحقوق

النساء تحت طائلة القانون البريطانى، هو انتهاك صارخ للحقوق الانسانية لهؤلاء النساء ولمساواتهن أمام القانون.
لابد من تقوية حركتنا وجهودنا ضد قانون تعدد الزوجات فى كردستان العراق، ولابد من طلب المساعدة والمساندة من قبل المنظمات المحلية والدولية ضد هذا القانون الظالم. كل حقوق النساء يجب ان يعمل على صيانتها حسبما نصت عليها الامم المتحدة. والمقياس الحقيقى لاى مجتمع ينعكس فى الطريقة التى يعامل بها مواطنيه ومواطناته.
رحبت منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات بالدكتور قياس الدين صدّيقى، مديرالمعهد الاسلامى، الذى قارن بين تقارب القانون البريطانى وقوانين الشريعة الاسلامية والتى لخصها فى مقاله "عن أسئلة الشريعة ومجابهة التحديات"، والتى نشرها فى ابريل 2009. قال أن مؤيدى الطرق التقليدية لتحقيق العدالة عليهم التعامل مع مسائل تحقيق المساواة. رحب د. صديقى بتعليقات روان ويليامس، رئيس الاساقفة للكنيسة بكانتربرى، ولورد فيلبس، اللورد لوزارة العدل السابق، والتى انما تدلل على ان بعض المؤسسات البريطانية على استعداد لتقبل قانون الاحوال الشخصيية للمسلمين على أساس أنه مطابق للشروط المطلوبة. شيء واحد لم يتضح لمؤيدى الشريعة الا وهو ان هذه القوانين وضعت بواسطة رجال الدين ويمكن تحديثها. فمثلا عقوبة الزنا، القرآن وصفها بأنها 100 جلدة، بينما الشريعة تعاقب بالرجم حتى الموت، مثلما كانت فى الجاهلية. القرآن أتى بقيم للرقى بالمجتمع لاعلى الدرجات من الاخلاق الانسانية، مثل العدل، الاحسان، والرحمة والحكمة الكرامة الانسانية، العقوبات قصد منها الاصلاح، عندما تفشل كل الجهود لاصلاح شخص ما، يمكن تطبيق العقوبة عليهم. لذلك أى قانون يجافى قيم الاسلام العليا هو قانون مرفوض.
ذكر بان "من التحديات التى تجابه مجتمعات المسلمين ببريطانيا هو الرأى السائد بأن الاسلام يعامل النساء كمواطنات من الدرجة الثانية. أهمية هذا تأتى فى الوقت الذى تتفوق فيه النساء فى مجالات عديدة وفى بعض الاحيان تكون المرأة هى التى تعول وتنفق على أسرتها. ليس أمام مؤيدى الشريعة خيار لانجاح مشروعهم لتأسيس محاكم شرعية سوى كسب وتأييد المنظمات النسوية."

قانون تعدد الزوجات لمصلحة من؟

نادية محمود

nadia64uk@yahoo.com

في الثلاين من شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي عدل البرلمان الكردستاني، قانون الاحوال الشخصية العراقي لعام 1958، واقر بتعدد الزوجات وفقا لعدد من الشروط. و تبريره لهذا القانون انه سيعالج قضية النساء المطلقات و الارامل بتزويجهن من رجال متزوجين،و انه ايضا لمنع الخيانات الزوجية.
في هذه المقالة سنناقش المنطلقات التي انطلق منها البرلمان، وحلوله لمسالة القضاء على المشاكل الاقتصادية للارامل و المطلقات، او الخيانات الزوجية.
بادئ ذي بدء، تشريع قانون يسن للرجال فقط و يمنع عن النساء- اي قانون- و ليس قانون تعدد الزوجات فقط، يظهر ان هنالك تمييزا جنسيا ضد النساء لا تخطأه اي عين. هذا القانون مشرع من قبل الرجال، لخدمة الرجال، و للاجابة على حاجات الرجال، وضع في القرن الثاني عشر الميلادي، و المستفيدين من هذا القانون، هم تلك الفئة التي

لازالت تعيش بعقلية الازمان الغابرة، الذي لا زالوا يريدون معاملة النساء، كما لو كن جواري، فلكل رجل مجموعة نساء حكر له فقط لا غير. انها عبودية النساء التي توارثت قرن بعد قرن. تمكنت تركيا من ان تضع حد له كما تمكنت من تونس فعل نفس الشيء ايضا باقرارها فصل الدين عن الدولة حماية للنساء.
ابقاء هذا القانون في هذا العصر، في ظل شيوع قيم المساواة بين البشر و نبذ النفس البشرية اليوم لكافة اشكال التمييز العنصري و الجنسي، يعني، ان هنالك فئة لازالت تحكم على بشر هذا العصر بقيم الكهوف.
يعبر البرلمان الكردستاني عن حرصة على النساء المطلقات و الارامل بان تعدد الزوجات سيوفر لهن الامان الاقتصادي و ان هنالك من سيقوم باعالتهن.
انظروا الى هذا المنطق،على المرأة ان تتزوج لتستطيع ان تعيش. لماذا؟ هل عجزت الحكومة عن ايجاد سبل لحل الحاجات الاقتصادية للنساء؟ لماذا لا تقوم الدولة بتوفير فرص عمل للنساء، لماذا لا تقوم بتوفير الضمان الاجتماعي لهن؟ هل هذا امر في منتهى الصعوبة؟ هل تفتقد الحكومة الى الامكانيات الاقتصادية؟ كلا. هل نحن نعيش في بلد فقير، بالتاكيد لا. اين تذهب الامكانيات المالية الهائلة، لماذا لا يذهب جزء منها الى توفير فرص العمل و التعليم و التدريب، و رفع وعي النساء بان يكن مستقلات اقتصاديا و ان يعشن بعرق

جبينهن، و ان لا يمددن ايديهن الى اي رجل طلبا للمال من اجل اعالتهن.
لماذا يفرض على النساء، ان يدفعن للزواج فقط من اجل لقمة العيش و الثوب الذي يرتدين و السقف فوق رؤوسهن؟ اي تخفيض لتطلعات البشر، بحيث يصبح كل مشكلة المرأة المطلقة و الارملة فقط "ان تعيش". هل يمكن ان تعيش المرأة المطلقة و الارملة بكرامة، هل هنالك امكانية لان تعيش بكرامة، ان تعمل، ان تكون مستقلة، ان لا تتزوج رجلا لانها بحاجة الى فلوسه، بل تتزوجه حبا بان تكون معه تحت سقف واحد.
هل هذه امور تبدو مستحيلة؟ كلا على الاطلاق. انها ممكنة و تعيشها النساء في معظم النصف الشمالي من الكرة الارضية، فلماذا لا تتمتع بها النساء في النصف الجنوبي؟ وكما رأينا مؤخرا، ان فوز رجل اسود للولايات المتحدة ما كان امرا قابلا للتخيل قبل نصف قرن، الان، اصبح الامر عاديا، اليس كذلك؟
ايريدون اقناعنا بان ذلك سبيل الحل الوحيد لحل مشكلة النساء المطلقات و الارامل، ان كان الامر كذلك، فلدينا حلولا اخرى: توفر فرص العمل و الضمان الاجتماعي، ما رأيك؟
و بهذا نضمن، ان المرأة محترمة الكيان، تعيش من عرق جبينها، لا تصبح عالة على احد، لا تتزوج من رجل فقط حتى تعيش، و لا تضطر لان تتقبل منه الاساءة و العنف المنزلي، و الاساءة الى كرامتها لانه رب نعمتها. بل تعيش معه حيث تحب،و تنفصل عنه متى شاءت ايضا و بحرية تامة، اكرر بحرية تامة، و دون ذرة خوف من فقدان الامان الاقتصادي. توفير الامان الاقتصادي للنساء ليست مشكلة الازواج، بل مشكلة الدولة و عليها ان تحلها.
لناتي على القضية الثانية و هي قضية الخيانات الزوجية، انظروا الى " الدلال" الذي يتمتع به الرجال. للحيلولة دون ارتكاب الخيانات الزوجية، فانهم يوفروا له اطارا شرعيا لهذه الخيانات بتحويلها الى علاقات رسمية و شرعية، فيستطيع ان يكون له مجموعة نساء. هذا الحل الاسلامي و حل البرلمان الكردستاني لامر الخيانات الزوجية اذا ما ارتكبها الرجل.
حسنا، و ماذا اذا ارتكبت المرأة لنفس السبب، و لنفس الدوافع، و تحت ضغط نفس الحاجات- لا اقل بشعرة و لا اكثر بشعرة- الخيانة الزوجية، ما هو الجواب على ذلك؟ هل تشرع تعدد الازواج ايضا للنساء؟ لا الجواب هو:

القتل!

حين ينطق احدا بـ " تعدد الازواج"، يفقد المدافعون عن تعدد الزوجات عقولهم. اذا ما قلت: اذا كان " تعدد الزوجات" صحيحا و هو حلا لمشكلة الخيانة الزوجية لماذا لا يكون" تعدد الازواج" صحيحا ايضا؟ لحل نفس المشكلة ايضا. فالخيانة الزوجية لا يقوم بها الرجال فقط، بل كلا طرفي العلاقة.
اذا كان "تعدد الازواج" امر منفرا، غير مقبولا، نشازا على الاذن و (كفرا) فما الذي يجعل "تعدد الزوجات" امرا اليفا للاذن و مقبولا اذن؟ ان ممارسة عادة لتسعة قرون لا يعني صحتها بشكل بديهي. ان هذا القانون هو قانون تكريس ألتمييز الجنسي ضد النساء، واعطاء حقوقا للرجال فقط دون النساء. بالتاكيد لن نعدم من سينبري ليتحدث عن الملكية و عن النسب،و عن الارث، و عن معرفة نسب الاطفال لابائهم و الى اخرة، و الجواب هو بسيط، لماذا تشرع هكذا قانون او تصر عليه في المقام الاول، لماذا تجعله قانونا للدولة؟
العائلة النووية هي نمط شكل العائلة السائد في هذا العصر، العائلة المتكونة من اب و ام و اطفال يعيشون في بيت واحد، لماذا كل هذه الفوضى، بتعدد زوجات، و اطفال، و بيوت، و مشاكل اجتماعية و اقتصادية لاحصر لها، هل كل هذا هو للاجابة على حاجات الرجل الجنسية. هل الرجل كائن مندلع لا يستطيع الاستقرار في بيت مع شريكة حياة و اسرة؟ لماذا كل هذا الضجيج؟ و اذا ما اصابه السام و الضجر، هل صعبا عليه ان ينفصل عنها، و ان يبحث عن شريكة حياة جديدة. بحيث يترك المرأة

لحالها، لترى حياتها و مستقبلها و شريكها القادم. ام ان هؤلاء المسلمين يجمعون النساء مثل هواة جمع الطوابع.
كل البشرية في العالم اذا ما رأت ان حياتها الزوجية ليست سعيدة تصفي ذهنها و تفعل ما فعلته " مادونا" بعد سبع سنوات من الزواج، رأوا انهم ليسوا سعداء، ذهبوا للطلاق في يوم واحد، و يا دار ما دخلك شر. الا المسلمين، يمتلكون الحق لتدمير اسرهم، فقط لانهم عبيد لشهواتهم الجنسية و التي من اجلها، يحطمون مشاعر نساء، و يهينون كراماتهن.
ان كانت السرقة جريمة، فهي جريمة كائنا من كان مرتكبها، و ان كانت مشروعة، فيجب ان تكون مشروعة بغض النظر عن القائم بها ان كان رجل او امرأة. ان تشريع قانون للرجال و قانون للنساء، يعني ان هنالك تمييزا جنسيا منظما و مقننا و مشرعا يحكم و يفرض على المجتمع. هنالك اخلاق مزدوجة و معايير مزدوجة.
كلنا نتفق على انه لا يجب ان يكون لون البشرة مصدرا للتفريق بين الناس، ان تكون اسودا لا يعني انك اقل كفاءة من رجل حدث انه ولد ابيضا. و كما الامر بالنسبة لعدم حقانية التصنيف و التمييز بين البشر و اعطاء مكانة متفوقة لذوي البشرات البيضاء عما لذوي البشرات السود من امثالنا. لا يمكن ان يكون للفرق التركيبة الجسمانية و الجنسية بين الرجال و النساء مدعاة لاعطاء حقوق اجتماعية و اوضاعا اجتماعية تختلف.
اننا في المجتمعات التي لازالت التعاليم الاسلامية تمتلك قوة سياسية و اقتصادية و متنفذة على مجمل سياسة الدولة، فان المساواة السياسية والاقتصادية او تعديل المشاركة السياسية للنساء في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، امرا قابل للحديث عنه، و لكن حين ياتي الامر للحديث عن الاحوال الشخصية، سرعان ما ينسون قيم هذا العصر و يعودون بسرعة ضوئية الى عصور الكهف. لماذا؟
نظام تعدد الزوجات نظام يهين كرامة المرأة، و احترامها لنفسها، ليست هنالك اية زوجة تريد ان يشاركها في زوجها امرأة اخرى، واية محبة تريد ان يكون لحبيبها امراة اخرى، هذا النظام هو نظام الدوس على مشاعر البشر، فقط لانه مختوم بالختم الاسلامي.
مع هذا، نحن هنا، و سنعمل على رفع هذا الختم عن قوانين الاحوال الشخصية لنجعلها جديرة بالبشر رجالا و نساء.

لو كان التعدد شريعة الهية لأعطى للنساء

وجيهة الحويدر
Salamhatim2002@yahoo.com

نشرت صحيفة الوطن السعودية في عددها الصادر يوم الثلاثاء 30 سبتمبر خبرا عن جمعية نسائية خيرية في ينبع تبنت برنامجا يدعو الى الزواج من ثانية، والمضحك المبكي من دواعي الزواج هو انتشار "العنوسة" بين السعوديات وان التعدد سيحل تلك المحنة، والسبب الآخر هو لأن الزوجة الاولى قد تصاب بأمراض تمنعها عن القيام بواجباتها كاملة تجاه زوجها واسرتها.

لنقف عند السبب الأول وهو ما يُطلق عليه اليوم "بظاهرة العنوسة"، هذه الظاهرة التي سببها المحرم وعدم الاختلاط، فهي موجودة فقط في المجتمع السعودي، ولا ينكر ذلك سوى من لا يضع الحقائق نصب عينيه، ولا يزنها برجاحة عقل.

حسب الاحصائيات الرسمية في السعودية ان نسبة انجاب الذكور اعلى من نسبة انجاب الاناث بتقريبا 2%، هذا يعني انه لكل 100 امرأة سعودية يوجد 102 رجل سعودي. اي ثمة فائض من الرجال السعوديين. الامر الثاني في السعودية عدد الرجال يفوق عدد النساء بستة اضعاف، اي لكل امرأة يوجد ستة رجال، والسبب هو عدد الاجانب والعمالة الوافدة في السعودية والتي تصل الى 8 ملايين. اذا لا يوجد سبب يجعل المرأة السعودية تنتظر من يطرق بابها، لأن العرض في الاساس اكبر من الطلب، فالرجال متواجدين في السعودية بوفرة، فهم اكثر من الهم على القلب.

لكن الواقع المرير التي تكابده النساء السعوديات هو احدى الاسباب التي تجعلهن يتأخرن في الزواج، اهم عامل "لظاهرة العنوسة" هو المحرم الجاثم على صدور النساء، فهو كابوس قاتل يعشنه مدى حياتهن لا يزيحه الا الموت. المحرم هو الذي يقف في طريق المرأة السعودية ويربك حياتها، لأن القانون السعودي أعطى الرجل السلطة الكاملة على حياة المرأة، فهو المتصرف الوحيد في شؤونها الخاصة والعامة، ومن ثم هو من يقرر لها من ومتى تتزوج، فلو تُرك امر الزواج للمرأة لما تأخرت عن اختيار الزوج المناسب لها.

السبب الثاني هو ان النساء السعوديات يرزحن تحت قوانين خانقة لا يخرجن من بيوتهن الا بإذن، بالاضافة انهن يعانين من عزل تام عن الرجال السعوديين، فبالتالي من الصعب على الجنسين ان يلتقون ويتوافقون ويتفاهمون ومن ثم يتم بينهم رابط الزواج. الوضع الاجتماعي في السعودية منافي للطبيعة البشرية، فالاختلاط شرع الله في خلقه، ولو اراد الله لهم ان يكونوا منفصلين لخلق للنساء كوكباً، وللرجال كوكباً آخراً.

في المؤسسات السعودية التي تسمح بالاختلاط في العمل مثل المستشفيات وبعض الشركات الخاصة مثل شركة ارامكو، معظم النساء العاملات فيها تزوجن من زملائهن في العمل، وتمكن من تكوين أسر مستقرة وهانئة.

اما عن تبرير الزواج بإمرأة اخرى لأن الزوجة الاولى تمرض وتعجز عن القيام بشؤونها الاسرية، فهذا عذر يبين مدى قيمة المرأة في حياة الرجل، حتى الحيوان حين يتربى بيننا ويمرض من الصعب علينا اهماله واستبداله بحيوان آخر، فما بالك بإنسان بذل عمره وروحه لنا؟؟ ما قيمة العشرة والرباط الالهي بين الزوج والزوجة؟؟ ماذا يعني الصبر على الحلوة والمرة والمساندة طوال السنين في الضعف والقوة؟؟ يا ترى هل اذا مرض الزوج من حق الزوجة ان ترميه وتذهب لتبحث عن بديل له؟؟ ام ان الرجل يملك مشاعر تستحق التقدير، بينما المرأة ما هي سوى قطعة اثاث بالإمكان استبدالها اذا ما عتقت؟؟ كيف يجد الزوج ذلك مبررا لزوجة الثانية؟؟ اي شريعة هذه التي تحث الرجل على رمي رفيقة حياته ساعة ضعفها ووهنها وهي التي اعطته كل ما لديها، واخلصت له طوال حياتها معه في حضوره وفي غيابه؟؟؟ اي عقيدة هذه التي تحرض على الاستهانة بالمشاعر الانسانية وطعن الانسان في الخلف حين يضعف ويمرض؟؟

الدين الاسلامي اكبر من ان يؤذي النساء ويقلل من شأنهن ويعاملهن كأدوات او جزء من كماليات المنزل متى ما استهلكن استبدلن. التعدد ليس من الدين، وانما اتى من التفسير الذكوري للدين. فكل من مارس التعدد فقد مارسه لغرض جنسي بحت ليس فيه اي مصلحة للأسرة.

تاريخياً التعدد كان عادة متبعة بين العرب قبل ظهور الاسلام، ولم تكن عادة مقتصرة على الرجال فقط، فقد كن النساء العربيات يمارسنه بنفس الدرجة، فكانت المرأة العربية تقيم علاقات حميمية مع اكثر من رجل، وحين تنجب يُنسب طفلها لها او للرجل الذي تختاره هي كأب لصغيرها.

النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) رفض التعدد على أعز النساء عليه، وهي زوجته الاولى السيدة خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها) والتي كانت تكبره بخمسة عشر عاما، حتى بعد ان شاخت ومرضت لم يفكر بغيرها او بإستبدالها.

ايضا رفض النبي التعدد مرة اخرى حين فكر صهره علي بن ابي طالب (كرم الله وجهه) ان يتزوج بإمرأة اخرى على ابنته فاطمة الزهراء (عليها السلام). لماذا يا ترى رفضه نبي الامة مرتين مع احب النساء الى قلبه؟؟ الا يثير هذا الأمر التساؤل عن شرعية التعدد؟؟ هل هو بالفعل كما يزعم المفسرون الذكور للدين بأنه حق شرعي اعطاه الله لهم؟؟ بالطبع لا، ان رفض النبي (عليه الصلاة والسلام) لدليل واضح على انه ليس بحق شرعي، وانما عادة عربية قديمة.

ان من يستندون على انه حق شرعي من سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) فهذا امر

يفسره دور النبي في الامة، فما يحق له لا يحق لغيره، ايضا النبي كان انذاك بحاجة شديدة لحلفاء وانصار يساندونه لنشر الدين الجديد، وليس ثمة طريقة اسهل واسرع من مصاهرة القبائل لكسب ودهم وتأييدهم. هذا تكتيك دبلوماسي وحنكة سياسية متبعة منذ القدم بين الشعوب، حتى في اوروبا القديمة كانوا يتصاهرون ليأمنوا بعضهم البعض، ومن ثم يصبحون حلفاء.

قال الله تعالى في كتابه الحكيم " فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة " (النساء:3) وفي السورة نفسها في موضع آخر، نقرأ قوله سبحانه: "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم"(النساء:129) الآية الثانية تنسخ الاولى وتسقط شرعيتها، لأن الانسان ليس بعادل، وحده الله العادل، لذلك التعدد ليس بشريعة الهية، وانما تفسير وتشريع ذكوري مستند على طقوس قديمة.

الآن لو افترضنا ان التعدد شريعة الله في خلقه لكان النساء احق بالتعدد من الرجال، لأسباب كثيرة اهمها: ان المرأة تحمل صفات انسانية راقية اكثر من الرجل، وتمتلك قلباً رؤوفاً ، لذلك ستنصف الرجل ربما اكثر من انصافه لنفسه حين تسمح بشريك معه، والامر الثاني ان المرأة اكثر مقاومة للامراض واطول عمراً من الرجل، فهي قادرة على تحمل المصاعب وعبء الاسرة واستمرارها اكثر من الرجل، وربما اهم عامل للتعدد بالنسبة للمرأة هو طاقة المرأة الجنسية التي تفوق طاقة الرجل بدرجة كبيرة، فهي القادرة على ان تمارس الجنس بدون كلل او ملل لساعات طويلة، بينما الرجل حاله يُرثى له في هذه الناحية، فهو ينطفئ كعود الكبريت عند اللإشتعال الأول، وهذا ما يبرر امتهان بعض النساء للجنس منذ القدم، لأن المرأة جنسيا اكثر استمرارية وتأججاً من الرجل.

تحت تلك الاسباب والمبررات اليست المرأة احق من الرجل في التعدد فيما لو كانت شريعة الهية؟؟ بالطبع لا، لأن التعدد في الاديان السماوية جميعها ليس بحق شرعي لأحد، فمعروف ان التعدد غرضه تلبية النزعات والشهوات الإنسانية، وانه يسبب تفكك اسري وضياع لأفرادها، فالله يعلم انه لبناء مجتمعات سليمة لا بد ان يكون اساسه الأسر التي فيها ازواج مترابطة متحابة حيث يوجد بينهم مشاركة وجدانية وحميمية متكافئة كما قال تعالى في محكم كتابه في سورة البقرة "هن لباس لكم وانتم لباس لهن" بدون تفضيل اي من الجنسين على الآخر.

معا لانهاء العنف ضد النساء
ملخص لورقة الحكومة الاستشارية فيما يتعلق بالعنف ضد النساء

خلفية:

استشارة الحكومة الاخيرة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والبنات تمثل خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح. بالتأكيد هذه هى المرة الأولى التى تقوم فيها الحكومة باستشارة عامة الناس فيما يمكن عمله لانهاء العنف ضد النساء والبنات. بالرغم من الترحيب بهذه الخطوة من قبل المنظمات النسوية ولكنها انتقدت على أنها جاءت متأخرة. كان هدف الاستشارة اشراك جميع المواطنين والمواطنات فى النقاش وتطوير سبل توعيتهم ومخاطبتهم بعقد العديد من النشاطات المختلفة. أكدت الحكومة على أهمية الدور الاساسى الذى سيلعبه عمل الجاليات والمنظمات الطوعية والحكومية معها لانهاء العنف ضد النساء.

ركزت الاستشارة على أمرين مختلفين ولكنهما مرتبطين:

الأول: العنف ضد النساء والبنات: كيفية منعه، مساعدة الضحايا ومحاكمة الجناة

الثانى: كيفية ايجاد طرق للتعامل مع خوف النساء من العنف، وتأثير ذلك على حياتهن اليومية

مواضيع الاستشارة الاساسية:

معالجة العنف ضد النساء من الجزور:

تعترف الحكومة بالدور الهام الذى تقوم به المدارس والاسر فى مساعدة الاطفال لاقامة وتطوير علاقات صداقة صحية والتعامل بحكمة مع عواطفهم وانفعالاتهم فى كل المواقف الصعبة. فهى تعرف بأن المدارس قد تعاملت مع مثل هذه المواضيع بطرق مختلفة، من بينها استعمال منهج فى التعليم الشخصى، الصحة الاجتماعية والاقتصادية، والتى تدعم بالارشاد و التعليم عن العلاقات والممارسة الجنسية، و حول الجوانب الاجتماعية والعاطفية للتعليم.

ولكى تطمئن من فعالية هذه البرامج، قامت الحكومة بانشاء مجموعة لنصحها فى:

أولا: المساهمة فى الاستشارات العامة حول منهج التعليم الشخصى، الصحة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: تقديم النصح حول كيفية تقديم المادة التعليمية حول العلاقات والممارسة الجنسية وكيفية تجنب العنف المبنى على الجندر (النوع) فى المدارس.

ثالثا: المشاركة فى طرق الاستشارة العامة حول العنف ضد النساء والاهتمام بكيفية تطبيق توصياتها النهائية فى المدارس.

ثالثا: البحث عن كيفية استعمال الرسائل والوسائل المختلفة فى التعليم للتأثير على سلوك الاولاد وعرض مواقف رجولية ايجابية.

الحديث عن الضغط على البنات لممارسة الجنس فى سن مبكرة وعلاقته بالعنف:

تعرف الحكومة ان أسر عديدة تشعر بأن

بناتها تعانى ضغوط لكى يظهرن بأنهن جاهزات لممارسة الجنس. طوال فترة الاستشارة هذى ذكرت الحكومة بأنها ستستمع لما يقلق الأسر وتعمل على تكوين لجنة متابعة والتى ستقوم بتحليل افادات ومعلومات من مناقشات وعروض فى الشوارع.

دور قطاع الخدمات العام فى محاربة العنف ضد النساء:

تود الحكومة معرفة الطرق التى تمكن قطاع الخدمات العام من لعب دور هام وقوى فى التعرف على مظاهر العنف الاولية. قد يشمل هذا الاطباء وموظفى الرعاية الصحية.

مساعدة من ليس لديهم/لديهن الحق فى طلب المساعدة المالية من الحكومة:

الحكومة على علم بالصعوبات التى واجهت ضحايا العنف المنزلى حينما اردن طلب المساعدة من قطاع الخدمات العام. هذا الأمر واجه بالذات النساء حديثات الهجرة وليس لهن اقامات دائمة. فى مارس 2008 أعلنت وزارة الداخلية عن مشروع يقدم مساعدات لمن ينجح طلبها للتقديم للأقامة الدائمة ببريطانيا، من ضحايا العنف المنزلى، فى مصروفات السكن والمعيشة.

معالجة المتحرشين والقائمين بالعنف ضد النساء:

قامت الحكومة باعطاء البوليس سلطات قانونية جديدة للسيطرة على المتحرشين، من بينها:

الأول: قانون التحرش الجنسى لعام 2003

الثانى: قانون الزواج الاجبارى لعام 2007

بالاضافة لهذا هناك مراجعة كاملة لاى سلطات اضافية قد يحتاجها البوليس للتحكم فى تحركات المتحرشين بالنساء.

خوف النساء من العنف:

موقع الشوارع الآمنة:

ستقوم الحكومة باعلان موقع على الأنترنت ليمكن الناس من ابداء رايهم عما يشعرهم بالسلامة والأمن فى شوارعهم. موقع الانترنت سيمكن الناس من توضيح اين شعروا أو لم يشعروا بالأمن فى مناطق سكنهم ولماذا؟ ستستعمل هذه المعلومات بواسطة المجالس المحلية عند تخطيط تطورات السلامة. بعض هذه المناطق المحددة ستشمل أماكن توقيف العربات والمحلات المرخصة.

رد فعل منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات على الورقة الاستشارية:

تقديرا للخدمات والجهود التى تقوم بها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات تجاه قضايا النساء الشرق أوسطيات فقد قامت وزارة الداخلية بدعوة مديرة المنظمة سوسن سليم للمشاركة فى هذه الانشطة الاستشارية المختلفة.

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات تثمن جهود الحكومة والخطوات الطموحة التى اتخذتها وقامت بتلخيصها فى ورقتها الاستشارية التى عرضتها للنقاش فى مايو 2009 ، ولكن المنظمة مهمومة بسياسة من أعلى لأسفل التى اتبعتها الحكومة والتى سيكون لها تأثير محدود على حياة النساء المنتميات لاقليات ثقافية وخاصة المعانيات من العنف المنزلى. المنظمة تتطلع لأن ترى الحكومة تستثمر مال اضافى لدعم خدمات ملاجىء النساء، والتى تعانى، بالرغم من خدماتها العظيمة للنساء، من ضعف الموارد المالية. حلول أخرى يجب توفيرها لتلبية احتياجات النساء المعزولات من المجتمع البريطانى بسبب عدم مقدرتهن التخاطب باللغة الانجليزية.

لقراءة ورقة الحكومة:

http://www.homeoffice.gov.uk/documents/cons-2009-vaw/vaw-consultation.pdf?view=Binary

منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات (KMEWO)

تقدم خدماتها للنساء وخاصة الناطقات بالكردية والعربية فى شمال وجنوب شرق لندن فى المجالات التالية:

- **الاستماع الى مشاكلك فى سرية تامة ومن وجهة نظرك وبدون اية أحكام مسبقة.**
- **تقديم المعلومات اللازمة لحل مشاكلك وشرح الخيارات المتوفرة لك.**
- **الاتصال بمؤسسات الدولة المعنية بالمساعدة والخدمات.**
- **مرافقتك عند المقابلات وتوفير الترجمة الضرورية لشرح مشكلتك.**
- **البحث لك عن مكتب محاماة فى حالة احتياجك الى نصائح قانونية.**
- **كتابة رسائل لشرح مشكلتك والدفاع عن موقفك.**
- **تقديم النصح والارشاد اللازم لحصولك على فرص التعليم، السكن والعمل.**
- **تقديم الدعم والمساندة العملية فى حالة تعرضك للختان، العنف المنزلى، الزواج الاجبارى والتهديد بقتل "الشرف".**

يمكنك الاستفادة من الخدمات الأخرى للمنظمة وهى:

- **المشاركة فى دورات التدريب لاسترجاع الثقة بالنفس.**
- **الاستفادة من فرص المساهمة والعمل التطوعى مع المنظمة.**

مشاركتك وأطفالك فى البرامج الترفيهية للمنظمة الى الاماكن التعليمية والأثرية والثقافية والملاهى فى لندن.

الرجاء الاتصال بالارقام التالية:

مكتب شمال لندن Archway
Tel: 020 7263 1027

مكتب جنوب شرق لندن Southwark
Tel: 020 7708 0057

توجد خدمات اتصال 24 ساعة يوميا: 07748851125

البريد الالكترونى: waviolence@ukonline.co.uk

فى الحالات الطارئة اتصلى ب 999

أو خطوط مساعدة العنف المنزلى الوطنية: 08082000247

دعماً للمــرأة في افغانــستان

قام الرئيس الافغاني في شهر آذار الماضي بتوقيع قانون يضفي الشرعية على حالات الاغتصاب داخل الزواج كما ويمنع المرأة من مغادرة المنزل دون موافقة الذكور.
يفرض هذا القانون على الزوجة ان تستسلم لرغبات الزوج الجنسية دون ان يكون لها أدنى حق في رفض المجامعة، علماً بان هذا هو الخط الأخير للمرأة في اعتراضها على علاقة تسيء بانسانيتها. كما وان هذا القانون يمنع المرأة من مغادرة المنزل لغرض العمل او التعليم او حتى لزيارة الطبيب سوى بإذن من زوجها. هذا بالاضافة لإيلاء القانون حق حضانة الاطفال فقط للأب والجد.
بالرغم من تشريع هذا القانون من قبل الحكومة التي تدعمها امريكا، فمن الواضح كونه يعكس القيم الاجتماعية لحركة الطالبان. وعلى نفس المنوال، توجد تشريعات شبيهة في السعودية، والكويت، والحلفاء الاسلاميين الآخرين لامريكا في المنطقة. كما وان الحركة النسوية في العراق تناضل بمرارة من اجل الغاء الفقرة 41 السيئة الصيت من الدستور والتي من شأنها ان تفتح الطريق للممارسات شبيهة في العراق "الديمقراطي".
ان القانون الجديد للاسرة في افغانستان هو من نتاج فترة الغزو والتدخل الامريكي، وكذلك من نتاج الدعم الذي كانت توليه الحكومة الامريكية للمجاهدين الاسلاميين هناك خلال عقد الثمانينات. ويبدو ان الحكومة الامريكية لا تكترث للقانون الحالي الموغل في الوحشية؛ مما يثبت ان الدوافع للغزو والتدخل في افغانستان كانت سياسية واقتصادية، ولم تدر حول حقوق المرأة او حقوق الانسان كما ادعي آنذاك.
ان *منظمة حرية المرأة في العراق* تستنكر هذا التشريع الذي لا يمكن تسميته سوى *قانون استعباد المرأة*. وان كل من يتستر لهذا القانون ويبرره يصبح شريكا في ارتكاب مجازر صامتة تجاه الملايين من النساء.
ان المرأة في افغانستان لا تستحق اقل من المساواة التامة مع الرجل اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً.
تدعو حرية *المرأة* جميع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الانسان لدعم المرأة في افغانستان في نضالها بالضد من قوى الظلام التي عادت لتسود داخل ذاك المجتمع من جديد.

عاشت الحــرية والمســاواة للــمرأة في افغانســتان

ينــار محــمد
رئيسة منظمة حرية المرأة في العراق
19 نيسان - 2009

قانون المساواة المقترح لعام 2009

"لجنة المساواة وحقوق الانسان قالت "المفترض أن يكون هدف قانون المساواة ان يساعد الافراد، المنظمات والجاليات وعدم تحجيمهم."

شانتيل موفى، الأقتصادية السياسية قالت "الطريقة التى نعرّف بها المواطنة هى مرتبطة ارتباط وثيق بنوع المجتمع والجالية السياسية التى نريد."

تعبير المواطنة فهم وعمل به بطرق عدة على اختلاف الازمان والثقافات. قاموس أكسفورد الجديد (1988) يعرف المواطن بأنه "الوطنى
قانون المساواة المقترح لعام 2009 سيوفر منبر للعمل المشترك بين المواطنين والحكومة لانهاء كل أشكال وصور التمييز. فى بريطانيا هنالك العديد من قوانين المساواة وضد أنواع التمييز المركب. فى يونيو 2007 ناقش بعض ممثلى الجاليات مع ممثلى الحكومات المحلية أهمية توحيد كل هذه القوانين الخاصة بالتمييز فى قانون واحد، واخرجوا مقترحاتهم فيما سمى ب"اطار للعدالة: مقترحات قانون مساواة واحد فى بريطانيا".
وهذا ملخص للرد على اقتراحات التعديل من قبل الحكومة، والذى قامت به مجموعة من منظمات القطاع الطوعى (Race on the Agenda (Humanity, Equality and Rights) (London Civic Forum)، and (London Voluntary Service Council)، وكانوا قد اقترحوا على الحكومة سابقا اعتبار طريقة شاملة ومضمنة لأساسيات المساواة الأربعة: الاحترام، الحرية، المساواة، والكرامة.
القانون المساواة المقترح يهدف لتقوية القانون السابق فى 7 من جوانب السياسة العامة:
أولا: يضع اعباء جديدة على المؤسسات العامة، كالمكاتب الحكومية، مستشفيات الخدمة الصحية الوطنية والخدمات الاجتماعية.
ثانيا: سيعمل على حماية حقوق كبار السن
ثالثا: سيعمل على سد الفجوة فى الاجور بين الرجال والنساء
رابعا: يهدف لنشر المساواة عن طريق شراء الخدمات
خامسا: تشجيع عمل ايجابى بالسماح للمخدمين والمخدمات اعطاء فرص عمل وحقوق متساوية لكل المقدمين للوظائف، بتفعيل التمييز الايجابى فى مؤسسات الخدمة العامة.
سادسا: تعمل على حماية الذين يقومون برعاية أفراد أسرهم المرضى والمسنين وأصدقاءهم
سابعا: تعمل على حماية حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة، لأن القانون يدين التمييز ضد عمالة الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة
لجنة المساواة وحقوق الانسان رحبت باقتراحات الحكومة الجريئة ولكنها اقترحت بأن قانون المساواة الموحد المقترح يذهب أكثر من التبسيط والتهجين ويقترح عقد اجتماعى جديد مبنى على المعاملة المتساوية. فالجنة تعتقد بأن الوقت مناسب حتى لاسلوب عمل طموح لمعالجة التمييز المؤسسى فى المجتمع وان قانون المساواة الجديد سيكون حجر الزاوية لمهاجمة التمييز وعدم المساواة.

which will:
Contribute to the public consultation on the PSHE Advice on the development of new guidance on SRE and the prevention of gender based bullying in schools.
Participate in the wider violence against women consultation process and consider how conclusions from the consultation can best be applied to specifically in the contexts of schools.
Consider how different messages and approaches can be used in education to influence boy's behavior and reinforce positive images of masculinity.

Addressing the Sexualisation of Girls and its Link to Violence:

The Government has recognized that many parents feel that their teenage and pre teenage daughters are under pressure to appear sexually available. Throughout the period of consultation the Government said it would listen to parents concerns and set up a review group who would analyze evidence from road shows and debates.

The Role of the Public Services in the Fight against Violence against Women:

The Government wants to identify the ways in which the public services can play a stronger role in identifying the early signs of violence. This might include GPs and healthcare professionals.

Helping Those with no Recourse to Public Funds:

The Government is aware of the problems faced by the victims of domestic violence when it comes to getting support from public services. This is especially the case of those whose legal status is not secure. In March 2008 the Home office announced as scheme whereby victims of domestic violence whose applications for Indefinite Leave to Remain are successful may qualify for a contribution towards their housing and living costs.

Tacking the Perpetrators of Violence against Women:

The Government has given the police new legal powers to control perpetrators including:
The Sexual Offences Act 2003.
The Forced Marriage Act 2007
In addition to this a full review of what additional powers the police may need to control the activities of perpetrators.

Women's fear of Violence:

The Safer Streets Website:
The Government will be launching a website that allows people to have a say on what makes them feel safer on their streets. The website will allow people to report where they felt either safe or unsafe in their local area and why. This information will be used by local councils when planning safety improvements. Some of these areas of focus will include car parks and licensed premises.

KMEWO's Response to the Consultation Paper

Having been recognized by the Government as providing a valuable service to women from the Arab and Kurdish communities; the director of KRWO, Sawsan Salim, attended two meetings at the Home Office.
KRWO applauds the ambitious steps taken by the Government outlined in its consultation paper. However, KRWO is concerned that the Governments top down approach will have limited effect in the lives of women from ethnic minorities that are suffering from domestic violence.
KRWO is keen to see more Government funding channeled towards women's organizations that understand and are in constant contact with the communities they serve. KRWO feels that the Government must also invest money into women's refuges which despite providing a much needed service, are dreadfully under funded. More ways need to be found to reach women who are isolated from mainstream British society due to their inability to communicate in English.
For copies of the consultation: http://www.homeoffice.gov.uk/documents/cons-2009-vaw/vaw-consultation.pdf?view=Binary

nation in the work place.
6: The Equality Bill protects carers, families and friends.
The Equality law now protects those who are ill treated on the grounds of being associated with or caring for someone who is gay, of a different race or is disabled
7: The Equality Bill protects the rights of disabled people.
After consultation, it was agreed that The Equality Bill could go further in the ways in which it sought to protect the rights of disabled people. The law now condemns the discrimination of disabled people on the grounds of their disability or anything connected to it.

Reactions to the Equality Bill 2009

The Equality and Human Rights Commission (EHRC) has welcomed the government's bold proposals but suggests that because of persistence of some inequalities the Single Equality Act should go further then simplification and harmonization and proposes a new social contract based on fairness.
The ERC believes that the time is right for an even more ambitious approach to tackling the systemic inequalities in society and that the new Equality Act will be the cornerstone of a new assault on inequality.
The Equality Act may prove to achieve the goals various goals it has set down. However, it is also important to stress that the government must be held accountable for the positive steps it has taken towards ending discrimination. It is not enough to pay lip service to the ideal of equality without putting plans into action. Women in their various social and economic categories must see that the government follows up on its public duties towards them as equal citizens of this country.
To have a look at their briefs visit:
http://www.lvsc.org.uk/files/99098/FileName/28EqualitiesBill.pdf

Together We Can End Violence against Women

A summery of the Governments recent consultation paper on violence against women.

Background

A summery of the Governments recent consultation paper on violence against women.

Background

The recent Government consultation on violence against women and girls represented a significant step in the right direction. Indeed, it was the first time that the government had consulted the public as to the best way to combat violence against women and girls. In that respect; it was considered a welcome but long overdue step on the part of the women's sector. The consultation aimed to engage with all members of society and to promote awareness and dialogue by holding a number of events. The Government stressed that if there was to be an end to violence against women it was essential for community groups, the public and government bodies to work together.
The consultation focuses on two separate but inter related theme
Violence against women and girls
How to prevent it, how to support its victims and, how to bring its perpetrators to justice.
How to find ways to deal with women's fear of violence and the effect it has on their day to day lives.

Key Issues for consultation

Tackling Violence against Women from the Roots up:
The Government recognizes the important role played by both schools and parents alike in helping children develop healthy relationships and deal with their emotions and reactions to challenging situations rationally.
The government acknowledges that these issues have been tackled by schools in a number of ways including through the curriculum on personal, social health and economic education (PSHE) which is supplemented by guidance and materials on sex and relationship education (SRE) and on the social and emotional aspects of learning (SEAL).
In order to ensure the effectiveness of these programs the government has established an advisory group

Equality Bill 2009

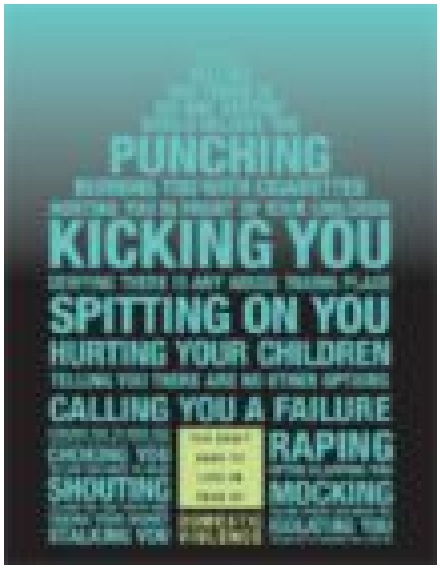

"The aim of the law should be to empower individuals, organizations and communities, not constrain them". Equality and Human Rights Commission (EHRC).

'The way we define citizenship is intimately linked to the kind of society and political community we want.' Chantal Mouffe, Political Economist.

The concept of citizenship has been understood and approached in a number of ways across times and cultures. The New Oxford Dictionary (1988) defines a citizen as ' a legally recognized national of the state, either native of naturalized'. Focusing on issues of citizenship means considering the relationship between citizens and the states in which they live. Within the citizenship debate arises issues pertaining to the equal rights of diverse groups in society, including: ethnic minority groups and recent immigrants, as well as men and women's rights and duties towards the state.

Background

The Equality Bill 2009 will provide a platform for action and collaboration between citizens and the government to work together to end discrimination in its various forms.

There are a huge number of complex discrimination and equality laws in Britain. In order to streamline the various equality 'strands' that make up all discrimination laws local government, in conjunction with various community groups, published a green paper containing proposals for a single equality bill in June 2007. The paper was called "A Framework for Fairness: Proposals for a single Equality Bill for Great Britain".

Recognizing the need for united action, ROTA (Race on the Agenda), HEAR (Humanity, Equality, Rights), LCF (The London Civic Forum), and LVSC (London Voluntary Service Council) decided to come together; working in partnership to ensure that the voluntary and community sector in London would contribute a response to the consultation document. However, having reviewed the green paper, the over whelming opinion amongst the VCS was that its proposals were not strong enough, and that an important opportunity to strengthen the discrimination law had been lost.

ROTA, HEAR, LCF and LVSC subsequently asked the government to consider a more holistic and inclusive approach to equality based on the four main principles of respect, freedom, equality and dignity.

What will the new bill do?

The new bill, published in June 2008 and entitled 'Framework for a Fairer Future: The Equality Bill', is considered to be a vast improvement on the green paper. Many criticisms put forward by the VCS and many of the recommendations made by LVSC, ROTA, HEAR and LCF have been addressed and published in the bill.

The new bill aims the make the law stronger in seven areas of pubic policy.

1: The Equality Bill puts new duties on public bodies, such as, government departments, NHS hospitals and social services.

Public services need to demonstrate that they are assisting all levels of society by considering everybody's diverse needs in their planning and delivering of public services. Previously the law directly oversaw that the rights of men and women, disabled people and people of different races. The law is now responsible for protecting the rights of people of different ages, gay, lesbian and bisexual people, transsexual people, people of different religions or belief, pregnant women or mothers who have just had a baby.

2: The Equality Bill 2009 will protect the rights of older people.

There is still a great deal of discrimination towards older people. This discrimination has manifested itself in a number of ways including employment and health rights. The Equality Bill aims to ensure that public bodies and businesses will not be able to discriminate against people because of their age.

3: The Equality Bill closes the pay gap between men and women.

Previously, employers did not have to disclose the amount they paid their employees. It was thus made almost impossible to assess whether or not women were being paid less for comparable work. The Equality Bill has abolished this practice and now requires transparency from employers on this very matter.

4: The Equality Bill aims to spread equality through buying services.

As public bodies buy many services from private companies with tax payers money, the Government will now be able to make public bodies take action about equality when they buy from businesses.

5: The Equality Bill promotes positive action:

The Equality Bill is pressing employers and other businesses to give people the same rights to employment through pro-active, positive action. This will allow for positive discrimi-

can his second wife expect?? No law should urge a man to throw away his life companion at her time of need and weakness when it was she who gave him everything she had and gave up her youth for him. Surely no belief encourages the neglect of peoples feelings and stabs people in the back when they are weak and ill??

I believe that Islam thinks highly of women and does not trivialize their affairs or treat them as appendages or household appliances that when they have finished being useful can be thrown away. Islam does not condone polygamy; it has only come from patriarchal interpretation and those who practice it do it only for selfish indulgence without a thought to the feelings of their families.

Historically, polygamy was a custom observed by the Arabs before the coming of Islam. It was not a custom confined to men only; women practiced it to the same degree. Arab women would have intimate relationships with more than one man, and when they gave birth, it would be them, or the man that they personally chose to be the father, who would be responsible for the child.

The prophet Mohammad (PBUH) did not take another wife when married to his first wife Khadija bint khoilid (AS), who was fifteen years older then him. Even when she became old and ill, he did not think of deserting her and marrying someone else.

The prophet also refused to allow his son in law Ali Bin Abi Talib (AS) to marry another woman whilst married to the prophets his daughter Fatima Zahra (AS). Does this not make one wonder about the legitimacy of polygamy? Is it really the legal right that Allah gave men, as the male religious jurists claim?? Of course not, the refusal of the prophet (PBUH) on two separate occasions is a clear indication that it is not a legal right.

To those who believe that it is S*unna* to practise polygamy have not understood that the prophet was not an ordinary being and the same rules that applied to him do not apply to us all. The reason that he married more then once was because at that time marriage was seen as a way to strengthen the ties between tribes and at this stage in Islam's early history.

It is written in the Qur'an in Surat Al-Nissa that if a man fears that he will not be able to treat each wife fairly then he should only marry one woman.. In the same Sura we read: "and you will not be able to be just between women even if you desire to be so'' (Surat Al- Nissa: 129). This clearly means that one wife is the norm as no man can treat more then one woman equally, either financially or emotionally. Allah alone is just. For this reason polygamy is not lawful, even if the *fuquha* say it is.

If we were to presume that polygamy was what Allah had intended for humanity we could easily argue that women are better suited for it then men. Firstly, a woman's characteristics are more refined than a man's for she possesses a compassionate heart and is more likely to see that justice is done. Secondly, a woman is more resistant to illness, lives longer then a man and is therefore able to carry the stresses and strains of family life. Another claim that legitimises a woman's claim to polyandry is her sexual prowess; for she is able to make love without fatigue or boredom for many hours. A mans abilities in this area are rather pitiable as he tends to burns out like a match after it is struck for the first time.

After everything that has been said, is it not abundantly clear that if it was legal for her to do so, a woman would be better placed to practice polygamy?? Of course not. Polygamy is not and should not be acceptable in any religion. It is well known that polygamy is practiced only for selfish greed and has the tendency to lead to family disintegration. Allah makes it clear that the foundation of a healthy society is the family, within which one finds a husband and wife living together in loving harmony This is demonstrated clearly in *Surat al-Baqarah*': "…they are your garments and ye are their garments" (Yusuf Ali 2:187).

If polygamy is a holly law it would have been given to women

By Wajiha Al-Hawaidar salamhatim2002@yahoo.com

On the thirtieth of September a Saudi National newspaper *'El Watan'* published the news that a charitable women's organization has begun a program that encourages men to marry more then one wife. One reason for this is that it is thought that polygamy will solve the problem of spinsterhood among Saudi women. The other reason given is that a man should be able to marry again in cases where the first wife has become afflicted by an illness that stops her from carrying out her duties towards her husband and family.

Let us begin by discussing the first reason, which today is known as 'the phenomenon of spinsterhood'. The cause of this phenomenon is namely the 'guardian law' which states that a woman must be accompanied wherever she goes by a male member of her family and the secondly the lack of free mixing between the sexes in Saudi Arabia. This problem can only be found in Saudi society, and whoever denies this is blind to the truth.

According to official Saudi statistics the percentage of male children born is higher then that of females by almost 2%, this means that for every 100 Saudi women there are 102 Saudi men. The number of Saudi men is six times as much as Saudi women; this means that for every woman, there are six men. The reason for this is that the number of foreign workers and immigrants has reached 8 million and as many men come to work in Saudi Arabia without their wives the percentage of men has increased. Therefore, there is no reason Saudi woman to worry as in essence, the demand is higher then the supply. In Saudi Arabia men are in plentiful supply.

The reason why Saudi women marry late is because they are bound by strict and oppressive laws. The most important factor in the phenomenon of 'spinsterhood' is the repressive guardianship law which is a deadly nightmare that women live during their lifetimes and can only cast off at death. The guardianship law is what both stands in the way and complicates the life of the Saudi woman. Indeed, because Saudi Arabian law gives the man complete control over the life of the woman he has sole authority over her dealings, both private and public. Therefore it is he who decides when and who she marries. I believe that if the issue of marriage was left to the woman she would choose a suitable husband for herself.

Saudi women are sinking to the ground under the stifling laws that don't allow them to leave their homes accept with permission. In addition to this, they are completely isolated from Saudi men. Therefore, it is hard for the two sexes to meet, get to know each other and then decide marry. The situation in Saudi Arabia is against human nature. Free mixing was proscribed by Allah for mankind; and had Allah wanted the sexes to be separate, he would have created a planet for women, and another for men.

In Saudi Arabia most of the women that work in the institutions that allow free mixing, such as hospitals and some companies such as 'Saudi Aramco', have married their work colleagues and have been enabled to establish happy and stable families.

As for the excuse that polygamy is lawful if the first wife has become ill and incapable of taking care of family affairs; this excuse clearly shows the degree of value accorded to a woman in the life of a man. Indeed, even when we have a family pet, it is hard to desert it and exchange it for another animal when it becomes ill. If that is the case, what about a person who gives up his life and soul for you?? What is the point of the marriage vows where both pledge to support each other through the years in times of weakness and strength?? If the husband gets ill doesn't his wife have the right to chuck him out and go and look for an exchange for him?? Or can it be that a man has feelings that deserve respect, while a woman is just a piece of inheritance that one can exchange when one wants?? Further, if the man doesn't respect his first wife, what treatment

women, be it physical or psychological. Having come across this type of issue again and again, we knew that we had to do something.
We have seen exactly the same thing happening in the case of honor killings in this country and in other European countries.

Who attended the conference?

We brought together groups of people that had a direct interest in this subject. This included, the Home Office, the police, women's groups.
This conference was potentially very controversial both controversial and extremely political. There are groups who want sharia marriages to be legalized in this country. Groups such as KMEWO are totally against the mixing of religious and secular laws. Those who call for sharia marriages to be instituted within British law see themselves as being on the side of women but we see the matter completely differently. We see polygamy as affecting the woman on many different levels including in the lives of her children.

How did Dr Siddiqi's (Director of the Muslim Institute) contribution to the conference?

We have read Dr Siddiqi's perspective on Islamic teachings. He presents a very positive image of Islam and is completely against polygamy. In his speech he tried to present the negative effects of polygamy on society and family life. We also feel that it is important that people of opposing views are able to discuss and debate their stance on the matter.

Do you feel that the conference was a success?

Absolutely. We achieved our goals in raising public consciousness about the negative effects of polygamy on women in Kurdistan and its ability to affect the lives of women in the UK. We will continue our campaign until this disgraceful law has been repealed.

In Support of Women in Afghanistan

In March 2009, the President of Afghanistan signed a law which legalizes rape in marriage and prevents women from leaving the house without permission of males.
Under this new family law framework, wives must submit to the sexual advances of husbands and be denied the most basic right of control over their bodies. The law also prevents women from seeking work, education or a doctor's appointments without their husband's permission. Moreover, the custody of children is solely vested to fathers and grandfathers.
Although this legislation was passed by the US-backed government of Afghanistan, it clearly reflects the Taliban Regime's social values. Similar family laws have been in place for a long time in Saudi Arabia, Kuwait, and other Islamist allies of the United States. In the new so-called "democratic" Iraq, the Iraqi women's movement is also struggling to cancel the notorious article 41 of the constitution which gave way to similar practices.
The new family law in Afghanistan is a product of the American intervention and the support which was provided to Islamic groups during the 1980s in Afghanistan. Nevertheless, the US administration is not concerned with such a barbaric law, which proves that their only interest in Afghanistan was political and economic, but never women's rights or human rights in general.
The Organization of Women's Freedom in Iraq (OWFI) denounces this legislation which can only be described as a *Women's Enslavement Law*. All who condone and justify this law are partners in committing silent crimes against millions of women.
Women in Afghanistan deserve full social, economic and political equality with men.
We call on all women's groups and human rights groups to support the women of Afghanistan in their fight against the dark forces which have once more prevailed in their society.

Long live freedom and equality for women in Afghanistan

Yanar Mohammed
Organization of Women's Freedom in Iraq, president
April 19, 2009

Sawsan Salim Says:

We consider the practice of polygamy totally degrading to women's rights. It can be likened to legalized prostitution under Islamic law.

Interview with Sawsan Salim on the importance of KMEWO's

As part of The Kurdish and Middle Eastern Women's Organization's continuing support for International Women's Week, KMEWO held a conference to raise awareness on issues around polygamy in the UK and the Middle East. In this interview Sawsan Salim, director of the organization, talks in depth about the conference and wider issues connected to the issue of polygamy.

A.R: Why did KMEWO decide to organize a conference on the subject of polygamy at this time in particular?

Every year, on International Women's Year, we bring a controversial subject to the attention of the Government and the wider public. Last year, the conference focused on honor killing. Last October, the news reached us that the Kurdish Government had decided to legalize polygamy. Even though, 73% of Iraqi Kurds were against this law but in spite of that it was still passed. The passing of this law had a big impact on women's groups and people in Iraqi Kurdistan. As an Organization that supports women refugees and campaigns for women's rights we are aware of the extent to which this law can and will affect women's lives both in Iraqi Kurdistan and in Europe. We felt that we must openly discuss our feelings on this subject and highlight the impact that this law can have on immigrant populations living in Britain.

What is KMEWO's position on Polygamy?

We consider the practice of polygamy totally degrading to women's rights. It can be likened to legalized prostitution under Islamic law. We feel that this law is inhumane. It not only exposes women to domestic violence and makes them vulnerable to many different types of abuse including economic, community and emotional.

What has KMEWO's been doing since the polygamy law was passed?

We began a campaign here in Britain to raise public consciousness about the issue. We alerted the press to let them know what was happening in Iraqi Kurdistan and to inform them of the position of women's refugee organizations on the matter. We took part in interviews on the internet, the radio and on Kurdish and Arabic channels. We felt it was particularly important to stress the ways in which the passing of this law would affect the lives of women living in both Iraqi Kurdistan and the rest of the world. As this shameful law has been passed in Kurdistan we decided to launch the conference under the slogan 'No to Polygamy in Kurdistan'. In a sense, it represents the source of the problem and it must be stopped from spreading abroad.

How does the polygamy law passed in Iraqi Kurdistan affect women in Britain?

We have dealt with many cases where a man has had one wife registered officially and the second unregistered. Women have come to us telling that their husband has put pressure on them to get divorced without giving a good reason. After the divorce the man has gone to Kurdistan and has married another woman and has brought her over to the UK. We have witnessed the affect of this type of situation on the psychological condition of the woman. It's a daily torture for her. As an organization we are against any type of violence against

men can have sex with as many as they like as long as they have legal document to show they are married at the time. This type of marriage is called '*zawaj urfi*' or *mutaa* or *misyar* or *misyaf* (secret marriages where no witnesses needed) where a man can officially be married to up to four wives and still has the right to contract himself with other women for a temporary period where the two parties consent to have sex without legal obligations (http://www.algeria.com/forums/open-board-forum-libre/8104-sex-tourism-cairo-2.html). These irresponsible relationships have created health hazards as HIV/AIDS infection shot up and moral dilemmas as the unwanted children who come as a product of such unprotected sexual relationships have been thrown in the streets for stray dogs to feast on or if lucky enough would be taken by orphanages (www.Aljazeera.net & www.sudaneseonline.com).

There are other types of temporary and seasonal marriages for men to choose from. It's a glossy way of promoting prostitution and adultery (http://www.algeria.com/forums/open-board-forum-libre/8104-sex-tourism-cairo-2.html), however endorsed by religious leaders and their teachings. This endorsement degrades women, strips them from any dignity and human rights.

PRESS RELEASE Against polygamy law in Kurdistan Iraq

On 27 October 2008, the Kurdistan Parliament brought the new Personal Status Law (PSL) in affect which did not ban polygamous marriage laws as hoped for. The new law continues to perpetuate the history of polygamy which is tied directly to the subjugation of women.

Over the last 17 years of Kurdish self-rule some of most barbaric violations of women's rights have continued and continue to effect the lives of over two million women in Kurdistan Iraq. Womens and girls continue to be subjected to forced marriage, child marriage, female gential mutilation, domestic violence as the norm and honour killing. All of these violations of women's rights to be free of inhuman and degrading treatment not to mention the right to life have been met by almost complete silence by the Kurdish government.

Now rather than legislating in favour of women's rights, the Kurdish Parliament has approved a new Islamic law which continues to endorse polygamy and continues to violate the basic principles of equality between men and women as understood in International Law.

The Kurdish Parliament has accepted the argument that polygamy is a realistic answer to improving the lives of widowed and divorced women.

KRWO demands that the Kurdish Parliament legislates against polygamy and recognises its responsibility to ensure that women are given the tools and the means to provide for themselves and are not forced into marriage for purely economic reasons. Providing women with job opportunities or welfare benefits would enable not only widowed and divorced women to live independently in dignity but would empower *ALL* women to make meaningful lives of their own choice.

KRWO and many other women's rights organisations will continue to actively campaign against this discriminatory law and replace it with a truly progressive law that recognises the human rights principles of human dignity and freedom.

End..

For further information contact

Sawsan Salim

on 020 7263 1027.

December 2008

Polygamy Violates Women's Human Rights

Polygamy is the most common practice in some Muslim countries where there are no laws against it, but in fact there are laws to condone it and even with some head-of-the states endorsing, adopting and practicing it. For instance, the president of Sudan, Omer al-Basheir has openly encouraged the Sudanese men to marry more than one wife, as he did! When speaking on Sudanese TV, he suggested that to "increase the population needed for the country's development, we should ignore international family planning policies and men should aim to have "many wives" (http://www.religious-freedoms.org/ polygamy_around _the _ world.htm), as stipulated by the country's Family Law for 1991.

In countries such as Jordan, Israel, Syria, Yemen, Iraq and Iran, as well as some of those in North Africa -- including Egypt, Sudan, Morocco, Tunisia and Algeria, polygamy is widely spread. These countries are made of mostly agricultural communities, where women are responsible for working in the fields, while men work with the cattle (http://www.religious-freedoms.org/ polygamy_around_the_world.htm).

In Iraq's Law for Personal Status of 1959, polygamy was only permitted by judicial consent, to be granted on two conditions: financial ability and lawful benefit. If the judge fears unequal treatment of co-wives, his/her consent would not be granted, and penalties of imprisonment and/or fines could be imposed on non-compliance (http://www.law.emory.edu /ifl/legal/iraq.htm).

Before the US invasion in 2003, Iraq's civil code had legal protections for women such as prohibiting marriage below the age of 18, arbitrary divorce, and polygamy. According to *Agence France Presse*, Iraq's civil code in 1959 was at one point considered the most progressive in the Middle East (http://feminist.org/news/ newsbyte/uswire story. asp?id=8247). Zakia Ismael Hakki, an Iraqi female judge, stated that, this "law will send Iraqi families back to the Middle Ages. It will allow men to have four or five or six wives. It will take away children from their mothers. It will allow anyone who calls himself a cleric to open an Islamic court in his house and decide who can marry and divorce and have rights," (The *Washington Post 16/1/2004)*.

In Egypt the Family Law of 1979 requires the man's first wife's consent before conducting another marriage. The law gave the wife the right to a judicial divorce if she insists there is harm in this polygamous relationship. She has up to one year from the day of her knowledge of her husband's second marriage and entitled to compensation (http://www.law.emory.edu/ifl/legal/egypt.htm).

In Turkey women were granted equal rights before the law in 1920s. Therefore, the Family Law of 1926 outlawed polygamy. However, in reality polygamy is still a common practice. Although, the law considered the "head of the marriage union" to be the man, but the 2002's revision of the law abolished it (http://www.womensenews.org/article.cfm/dyn/aid/777/). Still a woman remains vulnerable and faces "honour" murder if her family suspects that she's having sex before marriage or behaving "inappropriately" (ibid). However, the law stipulates that the wife should be obedience to her husband; the husband has the right to choose the matrimonial home and has priority over the children's custody in case of divorce (Arat, 1996).

In Tunisia, the 1956 Family Law outlawed polygamy. It introduced a 1 year jail sentence and a fine to polygamous couple. However, in Morocco the Family Law of 1957 was lenient on polygamy, unless "any injustice is to be feared between co-wives", then it was not permitted and the first wife has the right to ask for a judicial divorce on grounds of harm (Mernissi, 1975). In the reformed law of 2003, polygamy is greatly limited and becomes subject to judges' authorisation and strict legal conditions (http://www.unifem.org/gender_issues/voices_from_the_field/ story.php?StoryID=264).

The Family Law of Sudan of 1991 stated that men can marry up to four wives; even the head of the state in Sudan himself is married to two wives. After the current regime came to office in 1989 there are many types of marriages emerged in Sudan, Egypt and the Gulf; where by

based on schools of thought and certain cultural conventions. Hence there is no single 'Muslim family/personal law' ready to be applied. This makes such application more daunting and thus requires more trained professionals. During 2003-2005, a prolonged debate took place in the Canadian province of Ontario about the use of the Arbitration Act and the use religious principles to deal with matters such as marriage, divorce, property division, support on marriage breakdown, custody and access to children, and inheritance. The Shariah Tribunals in Britain seeks to follow the same route. The former Attorney General of Ontario, Marion Boyd, prepared a lengthy report on the subject which is very instructive for those who wish to have an insight into the issue (boyd.review@jus.gov.on.ca). However, as a result of nationwide debate and pressure from women's groups including Muslim women the scheme was shelved (see http://www.ccmw.com/).

The review highlights a general perception about shariah law in the society:

'Muslim family law perpetuates a patriarchal model: man is the head of the state, the mosque and the family. Most proponents of the Muslim law accept than men have the right to marry up to four wives; that they can divorce unilaterally; that children belong to the patriarchal family; that women must be obedient and seek the male's permission for many things; that if the wife is 'disobedient' the husband can discipline her; the daughters require their father's

permission to marry and she can be married at any time after puberty; a wife does not receive any maintenance except for a period of three months to one year and must agree that the children should go to the father usually at the age of 7 for boys and 9 for girls. If the wife wants a divorce she should go to court, while the husband has the right to repudiate the union without recourse to the courts. Inheritance laws favour the male to the extent that the wife gets only a portion upon the death of her husband. A wife cannot travel without her husband's consent and does not have the right to choose her place of residence.'

This poses a great challenge to the Muslim community to remove the perception that Islam treats women as second class citizens. This is particularly important at a time when women are performing better than their male counterparts in all areas of professions and are in many cases breadwinners in the families. Unless shariah supporters are able to carry the support of women groups with them, their chances of success are remote.

With regards to qualification and training, the review emphasised the need for mandatory membership of one of the professional associations dealing with standards for mediators and arbitrators. Equally extensive religious training that qualifies them to mediate or arbitrate in faith-based context was required. Apart from this, the process ought to be transparent, subject to established human rights and women's rights conventions.

Whether the Muslim community is ready to face the challenge is a mute point. All indicators are they want to put the cart before the horse i.e., manage the Shariah Tribunals and deal with issues as they arise. However, this is not the way the justice system operates.

www.womenagainstviolenceuk.org/documents/Conference_on_Polygamy_2009_REPORT.pdf

cleansing society. Women are not treated as citizens. For example, Nahida was imprisoned in a small bathroom by her father for eight years, Nishtiman was hung from a bridge, Kazhal had her nose cut off and Dua was stoned to death. None of these acts was ever prosecuted. Suicide remains a daily occurrence.

What does freedom and democracy in Iraqi Kurdistan mean for women? A woman who is divorced cannot live alone with her children. If there is freedom why can't a woman travel alone? If there if freedom why can't women wear what they choose? Why have more 30,000 women been killed or committed suicide in the last 18 years? If everyone is equal in law, why can men marry four women? If there is democracy and equality then why is there polygamy? Polygamy can not be accepted in the 21st century. The right to polygamy is defended by rich and powerful men for their benefit, not for the advancement and protection of women. 75% of the population do not want polygamy. Why was this law implemented if there is democracy?

The sociological and psychological impact of polygamy on women and children is huge. Recognising polygamy in law undermines equality, reinforces the idea of women as second class citizens and erases women's independent identities and perpetuates violence against women.

Polygamous laws in Kurdistan also affect women in the UK. Kurdish and Middle Eastern women report that their husbands are using UK domestic law to divorce them but they remain married according to Sharia law. They then marry another woman. These men will have several wives only one of whom he will be legally married too.

Our message is clear, that all people who enter into marriage

should be protected by the national laws. Allowing sharia law marriages that offer women no legal protection under UK domestic law is an abuse of their human right to equality before the law.

We must strengthen our movement in against polygamy in Iraqi Kurdistan and we must get international support and solidarity against this brutal law. We must strive for equality and freedom. All women's rights must be implemented at an UNHCR standard. The measure of any society reflected in the way that all its citizens are treated.

Dr Ghayasuddin Siddiqui, Director of the Muslim Institute view of the compatibility of Sharia law and UK domestic law is reproduced here in the article Shariah Queries Pose Challenge, first published in the Eastern Eye, April 2009. Proponents of traditional form of justice have to deal with equality issues, says Muslim scholar

The comments made by Rowan Williams, the Archbishop of Canterbury and Lord Phillips, the former Lord Chief Justice, last year in favour of the applicability of the Shariah law in Britain have aroused expectations among the promoters of Shariah law within the Muslim community that their victory is around the corner. However, comments by the archbishop and former Chief Justice are merely proof that at least a section of the British establishment is willing to consider these issues seriously provided that Muslim family laws meet the established norms and requirements.

The first issue which remains unclear in the minds of most proponents of shariah is that these sets of laws are man-made and hence can be updated. Though derived from the Quran and Sunnah (sayings & actions of Prophet Mohammed) shariah law were put together by esteemed Muslim scholars taking into consideration their local environment. A typical example is the punishment for adultery. The Quran prescribes 100 flogs yet shariah laws give stoning to death as the applicable punishment, a punishment which existed in Arabia due to the influence of the Old Testament.

The Quran provides a set of values to raise the societal morality to a high level such as justice (adle), ihsan (benevolence) rahmah (compassion), hikmah (wisdom) and human dignity.

Punishments are less corporal and more reformatories, when all efforts to reform an offender fail then a maximum punishment is applied. However, if at a given time any law violates Islam's higher values it becomes unacceptable.

The Muslim community is very diverse. This diversity is further stretched with the practices

launched in October 2008 by the Association of Chief Police Officers stated that the police 'have an absolute duty to uphold the law and to protect the Human Rights of our fellow human beings.'

Article 12 of the Human Rights Act states that men and women of marriageable age have the right to marry and to found a family, according to the national laws governing the exercise of this right. The national legal statutes or laws relating to marriage in the UK are the Marriage Act 1949 and the Matrimonial Causes Act 1973. These laws governing marriage in the UK state that a man or a woman can only have 'one' husband or wife at anyone time. If a man or a woman has more than 'one' husband or wife they have committed a criminal offence called bigamy. Bigamy is an offence that can result in a prison sentence.

However, for marriages to more than one person to be bigamous they must be marriages that are 'recognised' by the national laws governing marriage. For a marriage to 'recognised' in the UK the law requires that the marriage be conducted by a person or in the presence of a person authorised to register marriages. The marriage must also be entered into the official marriage register and signed by the husband and wife, two witnesses and a person who is authorised to register marriages. The marriage must also take place in a place where marriages are permitted.

If all these requirements are fulfilled the marriage will have full legal status and can only be ended by divorce. If a person fulfils all of these legal requirements in marriages to more than one person then the offence of bigamy will have been committed. If all of these requirements have not been fulfilled the marriage is simply considered legally 'void'. The marriage will have no legal status and the people involved will have no legal rights or responsibilities towards each other.

Therefore marriages that are preformed in the UK that are not legally recognised can lead to exploitation whether they are polygamous or not. Marriages that are legally void, in other words marriages that are not recognised by UK laws governing the right to marry, can leave women without access to financial rights, specifically maintenance and inheritance. Marriages that are not are legally void can leave women at the mercy of family members and social or cultural systems that may not uphold or support women's rights. In these situations abuse and exploitation can occur which can lead to serious consequences for affected women and their children.

Violence against women can take many forms, such as honour-based violence including forced marriage, female genital mutilation, domestic abuse and violence, rape and other serious sexual offences including sexual harassment and human trafficking. In London last year 102,277 incidents of domestic violence were reported to the police.

Domestic violence is legally defined as any incident of threatening behaviour, violence or abuse (psychological, physical, sexual, financial or emotional) between adults, aged 18 or over, who have been intimate partners or family members, regardless of gender and sexuality. Family members are defined as mother, father, son, daughter, brother, sister and grandparents whether they are directly related, or in-laws or step-family.

Lord Stevens, the Former Commissioner of the Metropolitan Police stated that domestic violence is 'the most pernicious denial of human rights because it is perpetrated not by strangers but by family members, people in positions of trust.'

Sawsan Salim, Director of KRWO spoke in Kurdish about polygamy in Kurdistan, her speech was translated into English by Gona Saed.

After the ocean of violence against women for the past 18 years of self-rule in Iraqi Kurdistan there is still no freedom for women and now there is the new polygamy law. In the last 18 years, after the upraising under the Kurdish nationalists and Islamists, our problems as women have not been simply a of lack paid employment or that our work in the home is unpaid, the problem is a systematic political attack on women as women by the Kurdish government and their party. Women are routinely abused and harassed on the street; women are murdered under the pretext of honour and

KMEWO Conference Against Polygamy

International Women 's Week Activity

As part of Kurdish Refugee Women's Organisation's continuing support for International Women's Week, KRWO held a conference to raise the awareness of issues around polygamy in the UK and in the Middle East.

Over the last 17 years of Kurdish self-rule some of most barbaric violations of women's rights have continued and continue to affect the lives of over two million women in Kurdistan Iraq. Women and girls continue to be subjected to forced marriage, child marriage, female genital mutilation, domestic violence as the norm and honour killing. All of these violations of a women's right to be free of inhuman and degrading treatment, not to mention the right to life, have been met by almost complete silence by the Kurdish government.

In the new Personal Status Law brought into effect by the Kurdistan Parliament in October 2008 renewed the right of men to enter into polygamous marriages.

Breathing new life into the history of polygamy which is tied directly to the subjugation of women and violates the basic principles of equality between men and women as understood in International Law.

In the UK some Muslim men have religious marriages that are not recognised by UK law and marry more than one woman and because these marriages are not recognised they are not legally understood as bigamous. This situation, Lady Warsi, the shadow minister for community cohesion, has argued is the result of an inappropriate concern for cultural sensitivities.

There are one of two solutions: either Muslim marriages are recognised by the state which raises the issue of the compatibility of the two legal systems as among other things sharia law recognises polygamous marriages and UK laws do not. The other option is to make marriage a civil matter only, with religious blessing permitted only after a marriage has been registered with the state. In this way, the problem of an individual entering into multiple unrecognised marriages that offer their partners no legal protection would be resolved.

This conference was organised with a view towards ending polygamous marriages in this country and abroad, and eradicating violence against women.

The Conference on Polygamy was attended by researchers from Bristol University, University of London student reporters, Insight News TV Company, Nawa, an international Kurdish radio station and reviewed on many Kurdish websites and on the online Kurdish language newsletter, October, as well as, by many members of the Kurdish and Middle Eastern community and supporters.

Gona Saed is a women's rights activist from Iraqi Kurdistan opened the conference with a slide show illustrating a contemporary imaginary around the issue of polygamy. As you can see the first two pictures, contemporary and comic, obscure the reality of polygamy for many women living in the Middle East and indeed in the UK. The reality of polygamy is etched on the faces and in the hunched poses of the women in the second two pictures. Polygamy isn't a new fad, a new and radical take on relationships in the modern world, polygamy has a long history that underscores and entrenches inequality, perpetuating violence against women.

Detective Superintendent Gerry Campbell, Metropolitan Police lead for the Violent Crime Directorate's, began by stating that inequality is a cause and symptom of violence against women. His speech centered on the legal framework for marriage in the UK and the scope and limits of police responsibility in regard to polygamous marriages in the UK.

In summary, the police have a mandate to preserve life, prevent and detect crime and uphold the Queen's peace. In addition the Honour-based Violence Strategy

Women's Rights Are Fundamental Human Rights!

Hanan Ali wowjuba2093@yahoo.co.uk

In this issue of Al-Nisa we have tried to reflect on the issue of polygamy as part of the oppression faced by Middle Eastern women on a daily basis. Family Law or Personal Status Law is a minor branch in the legal sphere. But it is the most important one because it deals with women's basic rights of living in a just society. Politicians say nothing about it and consider it "private" and "nonpolitical" matter. That might be partly because they still believe in the old political theories that family matters are domestic, private, and nonpolitical while other matters are public and political.

There is a culture of avoidance in the Muslim societies concerning Personal Status Law. This is mainly because the political activists are either Islamists or secularists in these societies. They are either over-privileging or undermining Islam and the Islamic culture. On one hand, those who are over-privileging Islam and its culture are trying to idealise the family to the extent that they justify any inequality within it as God's will. On the other hand, those who are undermining it are trying to avoid discussing family matters by adopting the "personal/political" approach; which relegates the family to the "private" sphere where not much attention has been drawn to it. They call for secular government and see religion as separate from political life. They see inequality between the sexes within the family as something trivial and that doesn't deserve to be mentioned in their lengthy speeches. However, both of these people are two faces of the same coin. That's why they adopt similar stance and want the law to exist as it is. Women are the ones who live the "personal" and the "political" everyday and they are the ones who suffer and feel exploited by both religious and secular politicians.

Since polygamy has become law in Iraqi Kurdistan last October KMEWO receives many calls from women who live in the UK complaining about their polygamous husbands and want to know their rights within the UK's law. As Sawsan Salim, the KMEWO's director, says in the conference about polygamy, that polygamous laws in Kurdistan also affect women in the UK. Kurdish and Middle Eastern women report that their husbands are using UK domestic law to divorce them but they remain married according to Sharia law. They then marry another woman in Kurdistan and might have several wives, but only one of whom he will be legally married to.

As Sheila Rowbotham says: "Much of the oppression of women takes place 'in private', in areas of life considered 'personal'. The causes of that oppression are social and economic, but these causes could only be revealed and confronted when women challenge (d) the assumptions of their personal life." We want to challenge our "personal" lives represented in this family law and would like to invite all organisations especially women's organisations to join and support our campaign against this brutal culture of inequality.

Al-Nisa 13

July 2009
ISSN 1472-0090

Contents:

Editorial Word:
Hanan Ali - London

International Women's Week Activity:
KMEWO Conference Against Polygamy Law… … . 2

Polygamy violates Women's Human Rights… … … 5

Press Release Against Polygamy Law ……... …...6

Interview with Sawsan … … … … … … … … … …….7

If polygamy is a Holly Law …… ……8

In Support of Women in Afghanistan… ….. … … *9*

UK Policies:

Equality Bill 2009 ……..10

Together we can end violence against women … … 11

Editor – in chief:

Nadia Mahmood

Editor

Hanan Ali

Assistants
Antonia Rosati
Xasraw Saya
Omer Ahmed

Address:

KMEWO
Kurdish & Middle Eastern
Women's Organisation
Caxton House
129 St John's Way
London N19 3RQ

Tel& Fax:

0044 207 263 1027
Mobile: 07748851125.

Email:
waviolence@ukonline.co.uk

Website:
www.womenagainstviolenceuk.org

Al-Nisa 13

Issued by Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation July 2009

* KMEWO Conference Against Polygamy Law
* Polygamy violates Women's Human Rights
* Press Release Against Polygamy Law
* Interview with Sawsan
* If polygamy is a Holly Law
* UK Policies: Equality Bill 2009
* Together we can end violence against women
* In Support of Women in Afghanistan